**الإطار القانوني للتهرب الضريبي وطرق معالجته: دراسة مقارنة بين العراق، وفرنسا، والإمارات**

يُعد التهرب الضريبي من أخطر الجرائم الاقتصادية التي تواجهها الدول، لما يسببه من خسائر فادحة في الإيرادات العامة، مما يؤثر سلبًا على قدرة الدولة على تمويل الخدمات الأساسية والمشاريع التنموية. يهدف هذا الملخص إلى تقديم دراسة مقارنة للإطار القانوني للتهرب الضريبي في كل من **العراق، وفرنسا، والإمارات العربية المتحدة**، مع التركيز على طرق المعالجة المتبعة في كل نظام قانوني.

**الإطار القانوني**

* **العراق:** يعتمد الإطار القانوني في العراق على **قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982**، والذي يجرم التهرب الضريبي ويعاقب عليه بغرامات مالية وحبس. ومع ذلك، يواجه القانون تحديات في التطبيق بسبب غياب آليات رقابية حديثة وضعف الإدارة الضريبية.
* **فرنسا:** تمتلك فرنسا نظامًا قانونيًا متطورًا وشاملاً لمكافحة التهرب الضريبي، يستند إلى **قانون الإجراءات الضريبية (Livre des Procédures Fiscales)**. يمنح هذا القانون الإدارة الضريبية الفرنسية صلاحيات واسعة للتحقيق والتدقيق، بما في ذلك الوصول إلى الحسابات المصرفية والمعلومات المالية للمكلفين. يتم التعامل مع التهرب الضريبي كجريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن لسنوات طويلة وغرامات باهظة.
* **الإمارات العربية المتحدة:** يتشكل الإطار القانوني في الإمارات من **القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2017** بشأن الإجراءات الضريبية. يركز هذا القانون على وضع إطار واضح للالتزامات الضريبية ويحدد بصرامة العقوبات الإدارية والمالية على المخالفات الضريبية، بما في ذلك التهرب. يتميز النظام الإماراتي بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الامتثال الضريبي والحد من فرص التلاعب.

**طرق المعالجة**

تتنوع طرق المعالجة في الأنظمة القانونية الثلاثة بين التدابير الوقائية والإجراءات العقابية:

* **العراق:** تركز جهود المعالجة على إجراءات تقليدية مثل المراجعة اليدوية للملفات الضريبية والاعتماد على الإقرارات المقدمة من المكلفين. هناك حاجة ماسة لتطوير أنظمة الرقابة الإلكترونية وتدريب الكوادر المتخصصة لزيادة كفاءة التحصيل الضريبي.
* **فرنسا:** تعتمد فرنسا على استراتيجية متكاملة تشمل التدقيق الضريبي الشامل، وتبادل المعلومات مع الدول الأخرى، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المالية وتحديد المخالفين. كما أن لديها نظام مكافآت للمبلغين عن حالات التهرب الضريبي، مما يعزز الرقابة المجتمعية.
* **الإمارات العربية المتحدة:** تركز على تبسيط الإجراءات الضريبية وتوفير منصات إلكترونية سهلة الاستخدام لتسهيل الامتثال. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد على نظام رقابي آلي يراقب المعاملات المالية، مع فرض غرامات وعقوبات صارمة على أي محاولات للتهرب.